الخميس 13 ربيع الآخر 1435 - العدد 9075
Thursday 13th - Febraury 2014 - No.9075
الأيام | www.alayam.com

وليد ابي مرشد

تأملات في الفترة الانتقالية

بعد ثلاث سنوات من حرب أهلية قضت على أكثر من مائة وثلاثين ألف سوري وشرّدت تسعة ملايين آخرين، يعتبر مؤتمر مونترو أو «جنيف 2» فرصة لا تفوت لتوصل السوريين المؤتمنين فعلا على مصير وطنهم، إلى تسوية شاملة لنزاعهم السياسي.

وبعد ثلاث سنوات من المآسي المتلاحقة والمجازر المتكررة، لا يتوقع أحد، سواء كان من المعارضة السورية أم من النظام الطامع إلى حكم من بقوا أحياء من أبناء بلده، التخلي عن أهدافهما والاتفاق على مستقبل سوريا لمجرد التقائهما حول طاولة مفاوضات في مونترو.

الجلسة الافتتاحية لمفاوضات «جنيف 2» أظهرت أنها بداية صعبة لمسيرة تسوية شاقة وطويلة الأمد. وإذا كان انطلاقها كشف خلاف أمريكا – روسيا على تفسير مفهوم «الحكومة الانتقالية» وصلاحياتها الكاملة (التي نص عليها اتفاق «جنيف 1») فذلك لا يحرم المعارضة السورية من تسجيل إنجازين بارزين لصالحها وإن بمساندة ممثلي نحو ثلاثين دولة في المؤتمر:

– الإنجاز الأول كان استبعاد أوثق حليف عسكري ولوجستي للنظام للسوري، أي إيران، عن لعب أي دور مباشر في تحديد مستقبل سوريا السياسي. وهذا الإنجاز قد يتخذ بعدا إقليميا ودوليا لافتا على خلفية قرار روسيا الاستمرار في مشاركتها في أعمال المؤتمر رغم اعتبار الكثير من المحللين أن سحب دعوة إيران للمؤتمر، بعد ساعات قليلة من توجيهها، كان بمثابة «صفعة دبلوماسية» لطهران.

– أما الإنجاز الثاني فقد تمثل في إحباط محاولة النظام استبدال مطالبة اتفاق «جنيف 1» بإقامة حكومة انتقالية بصلاحيات كاملة في دمشق بدعوة دونكيشوتية لمحاربة الإرهاب الدولي، الأمر الذي أكده الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بإعلانه أن الهدف الرئيسي لمؤتمر «جنيف 2» هو «مناقشة كيفية تطبيق إعلان جنيف 1»، فقط لا غير.

إلا أن ما كشفته الجلسة الافتتاحية لمؤتمر «جنيف 2» عن ارتهان أي تسوية قريبة للنزاع السوري بخلاف أمريكي – روسي على مفهوم الحكومة الانتقالية المقترحة وصلاحياتها، مؤشر أولي على احتمال إطالة أمد النزاع إلى أن تلتقي مصالح موسكو وواشنطن، يوما ما، على قاسم مشترك في الشرق الأوسط.

يفترض بهذا الاحتمال المأسوي أن يشكل حافزا وطنيا لكل السوريين للخروج من إطار لعبة المصالح الأمريكية – الروسية المتناقضة في الشرق الأوسط واعتماد الواقعية في مقاربتهم لأي تسوية سريعة لخلافاتهم.. قبل «خراب البصرة». وإذا كانت الواقعية السياسية تستوجب تنازلات من الجانبين، فمن تحصيل الحاصل أن الجهة الأولى بتقديم تنازلات تمهد، ميدانيا، للتسوية هي الجهة الأقوى عسكريا.. والأضعف شعبيا، أي النظام.

بأي منظور واقعي، أقصى ما يصح توقعه من «جنيف 2» هو الدعوة إلى هدنة ميدانية تتبعها إقامة آلية شرعية – ديمقراطية تؤمّن، بإشراف دولي، جوا مواتيا لمواصلة السوريين حربهم... بوسائل سلمية طبعا.

نادرا ما تنتهي مواجهات الحروب الأهلية بهدنة سياسية أو حتى بالتخلي عن السلاح إذا كانت، كالحرب السورية، حصيلة عقود من مصادرة أقلية ما لحقوق الأكثرية في مكونات السلطة، في مرحلة يمر فيها شعبها بتحولات عميقة، اجتماعية وثقافية، وحتى ديموغرافية. «في هذا السياق يكفي أن يكون عدد سكان سوريا قد تضاعف مرتين منذ بدء حكم آل الأسد في السبعينات».

من هنا صعوبة الاستهانة بالأهمية السياسية والاجتماعية للفترة الانتقالية المقترحة لسوريا وقد تكون الحرب الأهلية «الباردة» الدائرة حاليا في لبنان خير دليل على أن التخلي عن السلاح، والاحتفاظ بالضغائن، لا يؤسسان لدولة مستقرة – ما يسمح بالاستنتاج أن «إدارة» الخلافات السورية لفترة انتقالية غير قصيرة، تمهيدا لحسمها سياسيا عبر صناديق الاقتراع – كما يحلو لإعلام النظام أن يكرر بين الفينة والفينة – يفترض أن يكون ثمرة مؤتمر «جنيف 2» الوحيدة وعنوان المرحلة المقبلة في دمشق.ط

بالاتفاق الشرق الاوسط

مع الناس

إسحاق الشيخ يعقوب

التصفية التنويرية للإرهاب

في إرادة ملكية تاريخية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.. استهدفت مواقع الارهاب في تجليات انشطته المادية والمعنوية في الدفاع عن النهوض الاجتماعي في الحداثة والتحديث الذي اصبح رهن حراك يتجدد – ولو ببطء – منذ ان تولى جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز عرش المملكة حتى ان الوطن اصبح بنسائه ورجاله يعقدون آمالهم في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتحرير المرأة وضرب معاقل الفساد والارهاب على حد سواء في عهده المبارك الميمون.. وفي عين الاخذ بيد الدولة السعودية على طريق تطويرها وتعميق مكانتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وفقاً للتحولات الانسانية في الكرامة والعدل والمساواة في المواطنة ومن منظور مُدرك للتحولات التاريخية المعاصرة في حياة الأمم والشعوب... فمواطنة الامس خلاف مواطنة اليوم في جدل التحولات التاريخية للنساء والرجال على حد سواء... فالمرأة كانت في ظلام حجاب ونقاب الامس وفي قيود المنزل اما اليوم فنجد منهن الطبيبة والمعلمة والمديرة والناشطة اجتماعياً وسياسياً وفي ميادين العمل في الاختلاط دون حجاب او غطاء رأس والنساء يطالبون بمشروع قانون للاحوال الشخصية عصري مناهض للعنف وفي المساواة في الحقوق والواجبات بجانب الرجل ويطالبون بشكل جماعي ومنظم من اجل رفع المنع عنهم في سياقة السيارة!!.

وهو ما دفع بخادم الحرمين الشريفين على صعيد الدولة بضرورة فتح الابواب المغلقة على مصراعيها في مجالات العلوم والمعارف والتقنيات الهندسية والعلمية وخلافها في المدارس والمعاهد والجامعات والدراسات العليا خارج الوطن والعمل على اقامة صرح علمي رائد مختلط للطلاب والطالبات الأول منه في عهده المبارك الميمون.. وكان له دور رائد تاريخي في المبادرة بدعم الثورة المصرية والوقوف بجانب الشعب المصري ضد الاخوان المسلمين.. وما تجلى عنه تأييداً ومباركة من دول الخليج في الاقتداء بدعم الثورة المصرية واشهار نداء الحذر ضد فلول الاخوان المسلمين في المنطقة ويأتي الموقف المناهض للارهاب ومخاطره على دول المنطقة في قرار جلالته التاريخي في مرسوم مناهضة الارهاب الذي جاء فيه (انه تأسيساً على قواعد الشرع بوضع الضمانات اللازمة لحفظ كيان الدولة من كل متجاوز للمنهج الدستوري المستقر عليه في المملكة العربية السعودية بما يمثل نظامها العام الذي استتب به امنها العام وتآلف عليه شعبها.. ويحظر المرسوم الملكي.. الانتماء للتيارات او الجماعات وما في حكمها الدينية او الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات ارهابية داخلياً او اقليمياً او دولياً أو تأييدها او تبني فكرها او منهجها بأي صورة كانت او تقديم اي اشكال الدعم المادي أو المعنوي لها او التحريض على شيء من ذلك او التشجيع عليه او الترويج له بالقول او الكتابة بأي طريقة» ويأتي المرسوم الملكي التاريخي متحدياً ظواهر ارهابية تكفيرية لها وجودها التاريخي منذ ان فتحت الابواب امامها في الستينات بعد ان اشتدت القبضة الناصرية في الاجهاز عليها.. وكانت السعودية ملاذا حصينا روؤما رؤوفا بها وهكذا تعززت ونمت وتطورت وضربت افكارها الهدامة الارهابية والتكفيرية في جذور الارض والمدارس والمعاهد والجامعات وشكلت بؤر تفريخ شباب سعوديين كانت ارواحهم تُزهق في ميادين الاستشهادات المجانية في افغانستان وفي العراق وفي سوريا ولبنان!!.

ومعلوم ان قوى وطنية ويسارية وشيوعية تنويرية قد حذرت يومها ومنذ الستينيات إلى هذه المخاطر الارهابية التكفيرية التي رحب بها على ارض الوطن نكاية بالناصرية.. وكان يومها اليساريون والشيوعيون المناهضون للإرهاب والتطرف الديني يُحذرون في انشطتهم وفي كتاباتهم وادبياتهم من مخاطر انتشار الاصوليين والسلفيين والاخوان المسلمين الفارين جماعات ووحدانا إلى ارض الوطن أكانوا من مصر او من سوريا اثر ملاحقتهم هناك وتضييق الخناق عليهم.. واشهد للتاريخ ان الشخصية الوطنية الكبيرة الشيخ عبدالعزيز ——— كان على رأس المحذرين آنذاك لمخاطر الاخوان المسلمين وكان يقول انهم بطبيعتهم الارهابية الفاشية الدينية لا يتأخرون من غدر من آواهم واكرمهم واحسن مثواهم.. وهو ما تحقق على أرض الوطن في ترحيبهم بالطاغية صدام حسين في احتلال السعودية بعد احتلاله للكويت.. ومن يرجع إلى وثيقة (النصيحة) المنشورة في كتاب (الارهاب في جزيرة العرب) والتي تنم في بنودها على اطماعهم السياسية في الاستيلاء على حكم البلاد والتي اصدروها ووقعوها بأسماء ما برح بعضهم حتى هذه اللحظة يتصدرون وسائل الانترنت في دعواتهم وفتاواهم الكافرة في ترغيب الشباب السعودي للذهاب للقتال في سوريا بجانب (النصرة) و(داعش) وقد كان الاعلامي الوطني الكبير داوود الشريان واضحاً وشجاعاً في برنامجه في (الثامنة) ضد التكفيرين والارهابيين الذين يزينون لشاب الوطن الحور العين في الاستشهاد على الأرض السورية مثل رؤوس فتنة الجهاد والاستشهاد سلمان العودة والعواجي والعريفي والعرعور والبراك ومن لف لفهم بالتغرير بشبيبة الوطن في الموت والاستشهاد عبر جرائم الارهاب وتجليات مخازيه التكفيرية والتضليلية.. وهو ما يراه الكاتب السعودي طارق الحميد في جريدة (الشرق الأوسط) اللندنية قائلاً: «وفي السعودية للاسف حالات صارخة باتت معول هدم داخلياً وخارجياً ويتحركون على رؤوس الاشهاد» وتصرخ الكاتبة المتألقة حصة آل الشيخ في جريدة الرياض حيث تستهل مقالها الذي يذرع بموضوعيه والم جرائم الارهاب تحت عنوان «الحروب الكافرة والمحرضون» اذ تقول: «الحروب الكافرة تكفر بالانسان بل وقودها الانسان يهلك فيها نفسه وتذهب انفس اهله حسرات عليه تنفيذاً لاجندة اهل الفتنة والارهاب اولئك الذين يقذفون بانفس بريئة لتحقيق اطماعهم العنصرية الاستعمارية وهم يتسكعون مع ابنائهم في بلاد الضباب واسطنبول وغيرها مستمتعين بالسفر والترحال».

ان مقاومة الارهاب والاجهاز عليه في معاقله وفي نفوس الناشئة من الشاب والشابات نزولاً وطنياً لإرادة خادم الحرمين الشريفين الملكية السامية: ما يترتب على الجميع حكومة وشعباً بالعمل في ارادة وتصميم في الذود عن حياض الوطن وحماية ابنائه وبناته من لوثات تطرف الافكار الدينية ونزعاتها الارهابية والاستشهادية!!.

ان اطلاق الحريات العامة للثقافة التنويرية واقع عند التنويريين المعادين لثقافة الظلام والارهاب والعنف والتشدد الديني وعند الحداثيين من الليبراليين اليساريين والشيوعيين وفي افكارهم الوطنية الرائدة في الدفاع عن الدولة المدنية وابعاد تطوراتها على طريق الحداثة والتحديث المعاصرتين.

ان مدد الوطن في مدد ونهوض القوى التنويرية الليبرالية والديمقراطية الذين يتناهضون وطنياً في عمق الدولة المدنية وليس الدولة الدينية... فالدين لله والوطن للجميع وفي وطن المدنية وتعزيز الروح الانسانية والكرامة الوطنية في العدل والمساواة وتكريس ثقافة مستنيره في صميم التقاليد الانسانية التنويرية وفي ذلك ما يتسق قلباً وقالباً في توجه مرسوم خادم الحرمين الشريفين ضد خطر الانتماء للتيارات والجماعات ذات الافكار الدينية المتطرفة او المصنفة طائفياً في انتمائها للارهاب على صعيد الداخل والخارج!!.

ان تكريس وتنفيذ هذا العمل الجلل لهذه الإرادة التاريخية لخادم الحرمين الشريفين في قطع دابر الارهاب وإلى الابد داخل الدولة وخارجها يقضي بتشكيل لجانٍ وطنية تنويرية ليبرالية ودفعها رسمياً بالعمل على تصفية مراكز ومواقع التطرف والارهاب في تسييس الدين بتقاليد عنف التكفير والاستشهاد وتصفيتهم وطردهم من مؤسسات المجتمع التعليمية والثقافية والاعلامية ومواقع الانترنت والفضائيات ما يجعل الارادة الملكية لخادم الحرمين الشريفين تأخذ اهميتها في حماية الدولة وصيانتها من هذه الافكار التكفيرية والاستشهادية في سوريا والعراق ولبنان وافغانستان.

ان الارهابيين التكفيرين دعاة العنف والانغلاق والتشدد اكانوا من الوافدين المصريين الذين يتباهون باخوانيتهم في مناهضتهم للثورة المصرية ورفض وادانة موقف خادم الحرمين الشريفين بجانب الثورة المصرية ام من السعوديين الذين يدافعون ويتخندقون بجانب تأييد ومساندة دعوات سلمان العودة الارهابية الاستشهادية والعواجي والعريفي والبراك والعرعور ومن لف لفهم في وسائل التغريدات الارهابية وتشجيع الشباب وتحميسهم للذهاب إلى ساحات الاستشهاد باغراءات الحور العين في الجنة وخلافها من ترهات التطرف والارهاب الذي ما انزل الله بها من سلطان.

ان الارادة الملكية بتوجيهاتها المناوئة للتطرف والارهاب والتكفير تندرج ضد قامات ارهابية سعودية مازالوا من خلال شاشات الفضائيات واجهزة التويتر والفيسبوك ومنافذ التغريدات الاخرى يملأون الارض عويلاً في دعوات وتغريدات ارهابية باطلة تسيء للدين في تقاليده المتسامحة في دفع شباب الوطن إلى ساحات جهاد القتل والارهاب والاستشهاد!!.

افتحوا الابواب لانشطة القوى الوطنية والديمقراطية في العمل العلني الحر للتصدي لانشطة قوى الظلام والارهاب والرجعية والتخلف.. وذلك واقع يتسق قولاً وفعلاً ونشاطاً مع ارادة خادم الحرمين الشريفين في الدفاع عن الدولة من مخاطر الاسلام السياسي الاخواني والخميني على حد سواء.. وان مصداقية مكافحة الارهاب تقتضي فتح الابواب على مصراعيها لكل الانشطة التنويرية لقوى الديمقراطية والتحرر على ارض الوطن ولقد لاقت ارادة خادم الحرمين الشريفين في مناهضة الارهاب وجرائمه الاستشهادية الباطلة صدى طيباً من لدن جهات سياسية واعلامية واجتماعية داخل الوطن وخارجه من واقع ان مكافحة الارهاب تأتي نتائجه الايجابية بواسطة القوى التنويرية في المجتمع وليس غيرهم من قوى المجتمع الاخرى من واقع انهم اكثر اخلاصاً وحرصاً من غيرهم على الدولة المدنية المناهضة للارهاب والتطرف!.

وهو ما دفع بخادم الحرمين الشريفين على صعيد الدولة بضرورة فتح الأبواب المغلقة على مصراعيها في مجالات العلوم والمعارف

للرجوع للمقالات السابقة

صلاح الجودر Sh.s.aljowder@gmail.com

المجلس الطائفي وتباكي الجمعيات السياسية

الحكم الصادر من المحكمة الكبرى الإدارية بحل المجلس العلمائي، وتصفية أمواله، جاء بسبب الإنشطة السياسية المؤسساتية التي مارسها منذ عام 2004م بمنأى عن أي رقابة قانونية، وانحرافه عن دوره الوعظي والإرشادي إلى حد التحريض على العنف السياسي وإحداث الفتنة الطائفية في البلاد، وجاء في حيثيات الحكم أن المجلس العلمائي له كيان واقعي دون أن يكون من الجمعيات المرخص لها طبقا لأحكام القانون.

المتابع لإنشطة المجلس العلمائي يرى بأنه ساهم في زيادة الشرخ بين أبناء الوطن الواحد بسبب خطاباته التحريضية التي تشهدها مواقع التواصل الاجتماعي، ودعوته للخروج على القانون والنظام من خلال المسيرات والاعتصامات، ولولا لطف الله لخرج علينا كيان آخر في الطائفة السنية، فقد كانت هناك محاولات سابقة في الشارع السني لإقامة كيان طائفي مماثل، ولكن تم التصدي له قبل أن يتحول المجتمع إلى كنتونات طائفية مقيتة.

وللأمانة فقد صبر الناس على الحكومة منذ عام2004 م حين تم تدشين المجلس العلمائي دون مظلة قانونية عسى أن يتم تصحيح وضعه، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، فجاء الحكم في هذا العام2014م ليعزز دولة القانون، فالوعي البحريني لا يعرف قيام مثل تلك الكيانات الطائفية داخل الدولة، والميثاق والدستور يرفضان قيام الكيانات على أسس طائفية، وهذا ما أكدت عليه وزيرة شئون الإعلام سميرة رجب حين صرحت بأنه: «ليس في أعراف الشيعة مجالس من هذا النوع، فالشيعة لديهم مرجعيات وليس مؤسسات دينية.. وهذا أمر معروف ويمارس في البحرين منذ زمن»، بل وإضافت في مداخلة لها عبر قناة العربية: «إن هذه المؤسسة قد تم إنشاؤها لتكون داعمة لحزب الدعوة الممثل في جمعية الوفاق». الإشكالية التي أحدثتها مراكز التواصل الإجتماعي وبعض الخطب المنبرية هي في مسألة خلط الأوراق، فالحكم لا يستهدف طائفة، ولا جمعية ولا حركة، ولكنه يسعى لتعزيز دولة القانون، ما الضير أن يكون المجلس العلمائي منظوياً تحت مظلة القانون، فإذا كان جمعية سياسية عليها أن تتقدم لوزير العدل والشئون الإسلامية بطلب الإشهار، وإذا كانت من جمعيات النفع العام فأمامها وزارة الشئون الإجتماعية، وإذا كانت معهدا أو مدرسة خاصة فلها وزارة التربية والتعليم، وغيرها، ولكن أن تضل دون سند قانوني، وتمارس نشاطها السياسي بغطاء ديني فهنا تكمن الخطورة، نعلم بأن الحكومة تأخرت كثيراً في إغلاقه، ولربما نعذرها للظروف التي مرت بها البحرين خلال السنوات الماضية، وقد حاولت الوزارة بشتى الطرق لتعديل وضع المجلس العلمائي دون جدوى.

إن محاولة الإلتفاف على الحكم وتصويره إستهداف لطائفة بعينها»الشيعة» هي محاولة المفلسين، فقد حاول بعض الخطباء والكتاب والناشطين على تصوير الحكم وكأنه إستهداف لضرب الدين والمذهب، وهذه محاولة فاشلة، فالجميع يعلم بأن الدين محفوظ من رب العالمين، وأن أبناء هذا الوطن، قيادة وشعبا، متمسكين بدينهم، فمحاولة التشكيك في الحكم وعن سبب توقيته الذي يأتي لقطع الطريق على حوار التوافق الوطني لا مكان لها، فالحوار الوطني بين القوى السياسية والحكومة، والمجلس العلمائي في نطاق عمله في الشأن الديني كما يتحدث نشطائه!.

الجمعيات السياسية المعارضة «الشيعية» كالمعتاد هي مكبرات للصوت فقط، تنعق مع كل ناعق، وإلا فإن الحكم الصادر من المحكمة بحل المجلس العلمائي هو من المبادئ التي تنادي بها، وهي دولة القانون، فكيف لها أن تبرر بقاء مثل هذا الكيان دون سند قانوني، بالتأكيد جمعية المنبر التقدمي قد خرجت من جوقة المطبلين لجمعية الوفاق ولم تشارك في التوقيع على البيان الصادر، «الوفاق، وعد، التجمع القومي، التجمع الديمقراطي، جمعية الإخاء»، ولكن تحتاج إلى إعلان الموقف الصريح من هذا الحكم، فالجميع يعلم بأن هذا الكيان يختلف مع توجهاتها وإيديولجياتها، فالتيار الديني يرى القوى التقدمية والديمقراطية في دائرة الكفار والمرتدين، وكثيراً ما كان يرفض اللقاء بهم والجلوس معهم!.

المؤسف أن أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان قد انحرف كثيرا في تحليل الحكم الصادر من القضاء البحريني بوصفه: تكريس للنهج الطائفي، والجميع يعلم بأن القضاء البحريني عادل، وقد أعطى الوقت الكافي للمجلس العلمائي لتعديل وضعه، ولكن المجلس العلمائي رفض، ورأى نفسه أعلى من وزارة العدل والشئون الإسلامية وسلطة القضاء، لذا لم يتعاون لتصحيح وضعه تحت مظلة القانون.

من هنا يجب أن يتم تعديل أوضاع الكثير من المؤسسات والجمعيات، وليس فقط المجلس العلمائي، يجب تعزيز دولة القانون بإنظواء جميع الجمعيات والمؤسسات تحت مظلة القانون، فتدشين الجمعيات السياسية على أسس طائفية كما جرى عام 2002م حين منح وزير العمل السابق عبدالنبي الشعلة جمعية الوفاق ترخيصاً كانت هي السابقة الأولى، تبعتها جمعية الأصالة والمنبر الأسلامي والعمل الإسلامي»منحل» وهي جمعيات قائمة على النفس الطائفي، والمجلس العلمائي منذ قيامه عام 2004م والجميع يعلم بأنه يمثل شريحة واحدة من الطائفة الشيعية، وتحاول أن تفرض أجندتها على بقية أبناء الطائفة، مما عزز الشرخ الطائفي والإنقسام المجتمعي.

أتذكر أن الكاتب فيصل الشيخ كتب مقالاً بعنوان: «مجلس علمائي.. وبرادة بدون ترخيص.. لا يتساويان!!»، فهل نتذكر ذلك الأمر وإعادة رسم الجمعيات السياسية على أسس وطنية.

للرجوع للمقالات السابقة